

بين الايات المفترقة وبين الاحاديث المتعارفة وبتأ بعضها على بعض
ووجه الخلاف العارض من هذا الوجه انه ربما اخذ بعض الفقهاء بمفرد
الايه او بمفرد الحديث . وبتأخر قياسه على جهة التركيب الذي ذكرنا
بان ياخذ بمجموع ايتين او مجموع حديثين او مجموع ايات او مجموع
احاديث فيقتضي بهما الحال للاختلاف فيما يتجانبان . وربما افنت
بهما الحال الى التساقط فاحل احداهما ما يحل الاخر . وربما افضى بهما
الاخر الى اختلاف العقائد فقط . وربما افضى بهما الى اختلاف الاسماء
فقط كما خالف الناس في سبب عم الحمر . فان قولنا سبب يكون على وجوب
حمر بهما بمجرد قوله وما سلك الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا .
وقوله يستدلون عليه بمجرد قوله يا ايها الذين امنوا انما الحمر والميسر
والانصاب والارزاق حرام من عمل الشيطان فاجتنبوه الى قوله فهل انتم
منتهون . وقوله يبرء ذلك نظري التركيب وبناء الالفاظ بعضها
على بعض . وذلك انه لما قال نباك دعوى يسألونك عن الحمر والميسر
قل فيها المشر كبير ثم قال في آية اخرى قل انما حرمت في الفواحش
ما ظهر منها وما بطن . والا عتبر حكمهم مجموع الايتين قياسا نتج
حرم الحمر وهو ان يقال كل اشهر حرام والحمر ثم فالحمل فالحرام . ومثل
هذا قوله تعالى فيما حكاها عن قوم لوط اتاوتون الفاحشة مما
سبقكم بهامن احد من العالمين . ثم قال في هذه الآية التي ذكرنا
قل انما حرمت في الفواحش ما ظهر منها وما بطن فتركب من الايتين
قياسا وهو كل فاحشة حرام . وفعل قوم لوط فاحشة فعلى قول لوط
حرام . فعلى مثل هذا انجبت النتائج وركبت القياس وتقع بين احوال

القياس الملازم

القياس خلافه بحسب تعدد القاس وموجب تأخره وخالفهم خرون لم يروا
القياس وما والاخذ بظاهر الالفاظ فنشأ من ذلك نوع آخر من الخلاف
وجما اختلف فيها قول الفقهاء لاخذ كل واحد منهم بحديث مفرد اتصل
ولم يتصل به سواه . ياروي عن العيث ابن سعد انه قال قد صدقتموه فاف
لعنت فيها ابا حنيفة وابنه ابي لبيد وابنه شبرمة فانيت ابا حنيفة فقلت
ما تقول في رجل باع بيقا وشرط فقال البيع باطل والشرط باطل .
فانيت ابن ابي لبيد فسالته عن ذلك فقال البيع جائز والشرط باطل فانيت
ابن شبرمة فسالته عن ذلك فقال البيع جائز والشرط جائز . فقلت
في نفسي يا سبحان الله ثلاثة من فقهاء العراق ولا يفتقون على مسألة .
فعدت الى ابي حنيفة فاخبرته بما قال صاحبه فقال ما ادري ما قال لك
حدثني عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال روى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن بيع وشرط فالبيع باطل والشرط باطل . فعدت الى ابن ابي لبيد فاخبرته
بما قال صاحبه فقال ما ادري ما قال لك حدثني هشام ابن عروة عن ابيه
عن عائشة قالت امرت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اشترى ببيع
فاثمة بها البيع جائز والشرط باطل . قال فعدت الى ابن شبرمة فاخبرته
بما قال صاحبه فقال ما ادري ما قال لك حدثني جعفر ابن كدام عن
محارب ابن دثار عن جابر قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم بعيرا واشترط
لبه حلالة ويروى روية الى المدينة البيع جائز والشرط جائز .
وقد ذكرنا الاية والحديث بانها مشتركة بحتم تاويلات كثيرة . فشرنا
اية اخرى اوجدها بتخصيص ذلك اللفظ المشترك وقصره على بعض
تلك المعاني كقوله عز من قائل ووجدنا لصان لا فهم فانه لفظه الضا

Copyrighted by University